المياه وسبل العيش في السودان

الحرب والجفاف وتآكل الاقتصاد الرعوي في كردفان

تتجاوز أزمة المياه في كردفان نقص الأمطار، لتكشف كيف تتداخل الحرب وتعطّل الخدمات وقيود الحركة في استنزاف الاقتصاد الرعوي. وحين تضطر الأسر إلى بيع حيواناتها لشراء الماء والعلف، فإنها تفقد أصولاً تموّل معيشتها، بينما قد تستمر تجارة الماشية دون أن يتحسن نصيب المنتجين من عوائدها أو قدرتهم على التعافي الاقتصادي.



حنين العولقي

باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

صادر عن
مؤسسة
اليوم الثامن
alyoum8.net
للإعلام والدراسات

تتفاقم أزمة المياه في السودان حين تتزامن قلة الأمطار مع تعطّل الوسائل التي تتيح استخدام المتاح منها. فالبئر تحتاج إلى مضخة وطاقة وصيانة، والقطيع يحتاج إلى طريق آمن يصل بين المرعى ومورد الشرب والسوق. وفي الحرب، يمكن أن تبقى المياه موجودة بينما يتعذر الوصول إليها، أو يرتفع ثمنها إلى مستوى يجبر الأسرة على بيع حيواناتها. عندئذ تتحول مشكلة الإمداد إلى خسارة في القدرة على الإنتاج، وتستمر آثارها بعد انتهاء موسم الجفاف.

في إحاطة بتاريخ 10 نوفمبر 2026، ربطت اليونيسف بين الهجمات المتكررة على شبكة الكهرباء في السودان وتوقف ضخ المياه ومعالجتها، واضطرار الأسر إلى بدائل أعلى كلفة وأقل أماناً. وتوضح هذه العلاقة أن تفسير العطش بالمناخ وحده يحجب أثر القرارات العسكرية وانهيار الخدمات. فالمطر لا يصلح محطة معطلة، وإصلاحها لا يحمي مستخدميها إذا بقي الطريق إليها خطراً. وتحتاج الاستجابة إلى معالجة المورد والبنية التحتية وإمكان الوصول معاً.

تنطلق هذه الورقة من دراسة ميدانية منشورة عام 2020 عن نقص المياه والرعي في أم روابة بشمال كردفان، وتقرأ نتائجها في ضوء تقارير بحثية وإنسانية حتى 11 نوفمبر 2026. وحجتها أن حماية الاقتصاد الرعوي تستدعي إبقاء الأسر قادرة على الاحتفاظ بأصولها، والتحرك والتبادل بشروط معقولة، والمشاركة في إدارة المياه والأرض. ويتيح هذا المدخل فهماً لأزمة تمتد من القرية إلى أسواق المدن وموانئ البحر الأحمر، وتتجاوز حدود الإغاثة المؤقتة.

أم روابة قبل الحرب الراهنة

نشر محمد فتح الله محمد أحمد، من جامعة الخرطوم، بحث «نقص الموارد المائية وأثره على القطاع الرعوي التقليدي بمحلية أم روابة، ولاية شمال كردفان، السودان» في مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بجامعة المنوفية، العدد 30 لعام 2020. وتبرز قيمته في تناول المياه باعتبارها عنصراً في كلفة تربية الحيوان، وفي قرار الاحتفاظ بالقطيع أو تقليصه أو مغادرة المهنة. وهو يقدم معرفة محلية سابقة للحرب التي اندلعت في أبريل 2023، ويجب الحفاظ على هذا الفصل الزمني عند استخدام نتائجه.

اعتمد البحث على استبيان شمل 670 مبحوثاً، وذكر تغطية 36 قرية بعد تعذر الوصول إلى جميع القرى المختارة أولاً. وتستدعي هذه الخطوة احترازاً في تعميم النتائج، لاحتمال اختلاف القرى التي لم تشملها التغطية في ظروفها وخدماتها. كما أن الاستبيان ينقل تجارب المشاركين وتقديراتهم؛ ولا يحل وحده محل القياس المستمر للأمطار والتغذية الجوفية ومناسيب الآبار. لذلك تستخدم الورقة الدراسة لفهم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولا تنقل نسبها إلى السودان كله أو إلى عام 2026.

تذكر الدراسة أن 82% من المبحوثين يشترون المياه لحيواناتهم في الشهور الحارة الجافة، وأن بعضهم يمول ذلك من مدخراته أو ببيع جزء من القطيع. وتورد كذلك أن 11% اضطروا إلى بيع جميع حيواناتهم والانتقال إلى أعمال أخرى، في سياق الصعوبات التي تناولها البحث. هذه النسبة تخص العينة والفترة التي تصفها، لكنها تكشف مساراً مهماً: قد ينجح صاحب الحيوان في مواجهة نفقة عاجلة، بينما يفقد تدريجياً الأصل الذي كان يمول معيشته.

وتظهر أهمية التمييز بين بيع دوري تنظم به الأسرة استهلاكها، وبيع اضطراري تفرضه كلفة البقاء. الأول جزء من عمل المهنة، والثاني قد يقلص قدرتها على التجدد. وعندما يصبح بيع الحيوان وسيلة متكررة لشراء الماء والعلف، فإن استمرار النشاط لا يدل بالضرورة على سلامته الاقتصادية. فقد تبقى الأسرة في الرعي سنوات وهي تستهلك قاعدتها الإنتاجية، حتى يصل القطيع إلى حجم لا يوفر ما يكفي لمواجهة الموسم التالي.

لماذا تتجاوز أهمية كردفان حدودها

تضع منظمة الأغذية والزراعة كردفان ضمن أهم مناطق تركز الثروة الحيوانية السودانية، وتورد في صفحتها التعريفية بالبلاد حصة تقديرية تقارب 27.7% من القطيع الوطني، تلي دارفور. ويُقرأ هذا الرقم كمؤشر على الوزن النسبي للمنطقة، لا كتعداد ميداني محدث لكل ما بقي من الحيوانات بعد الحرب. فقياس حجم القطيع نفسه صعب، وتزداد صعوبته مع النزوح والنهب وتغير طرق التجارة، فضلاً عن التفاوت بين التقدير الإحصائي والحصر المباشر.

تنتقل آثار الضرر في مناطق الإنتاج عبر سلسلة تشمل الرعاة والباعة والوسطاء والناقلين والخدمات البيطرية والأسواق. وتبين دراسة لبرنامج سبارك عن اضطراب تسويق الماشية، أعدت انطلاقاً من صدمة الطلب المصاحبة لجائحة كورونا، ارتباط التجارة السودانية بتصدير الأغنام عبر البحر الأحمر إلى جدة. وتفيد هذه الخلفية في توضيح أن القرية الرعوية قد تكون بعيدة عن الساحل، لكنها متصلة به اقتصادياً، وأن تعطل حلقة داخلية يمكن أن يغير كلفة السلعة وفرص بيعها في نهاية السلسلة.

ولا تستفيد جميع حلقات التجارة بالقدر نفسه من استمرارها. فقد يتمكن مصدر من الوصول إلى سوق خارجية، بينما يبيع

المنتج بسعر منخفض تحت ضغط الحاجة أو الخوف على القطيع. ولهذا لا يكفي إجمالي الصادرات لقياس حالة الأسر الرعوية. المطلوب معرفة حصة المنتج من السعر النهائي، وكلفة الماء والعلف والنقل، وما يقتطعه الوسطاء والرسوم، وقدرة البائع على تأجيل البيع. هذه مؤشرات أقرب إلى تفسير المنفعة الفعلية من الاكتفاء بإعلان بقاء التجارة نشطة.

من شح المطر إلى تعذر الوصول

حذرت منظمة الأغذية والزراعة في موجزها القطري بتاريخ 24 سبتمبر 2026 من تزامن الظروف الجافة مع انعدام الأمن وارتفاع كلفة المدخلات وتعطل الائتمان الزراعي. وفي منتصف أكتوبر، أكدت المنسقة الأممية للشؤون الإنسانية أن عجز الأمطار في أجزاء من السودان يضاعف الأثر المتراكم للحرب، خصوصاً في دارفور وأجزاء من كردفان. وتمنع هذه الصياغة تعميم الجفاف بالتساوي على كل البلاد، أو نسبته إلى عامل واحد مستقل عن بقية الضغوط.

يمكن التمييز تحليلياً بين ثلاثة أوضاع. فقد ينخفض المورد نفسه نتيجة ضعف الهطول، أو يتاح الماء من دون القدرة على ضخه ونقله، أو تعمل المنشأة بينما يتعذر وصول المستخدمين إليها بسبب القتال أو القيود. ولكل وضع استجابة مختلفة؛ فشراء مضخة جديدة لا يحل مشكلة الطريق، ونقل المياه بالشاحنات لا يعالج بالضرورة تعطل منشأة قابلة للإصلاح. ويؤدي الخلط بينها إلى إنفاق يخفف المظهر العاجل للأزمة ويترك سببها قائماً.

وتبرز الطاقة باعتبارها عاملاً يصل المياه ببقية الخدمات. فتعطل الكهرباء أو غلاء الوقود يزيدان كلفة التشغيل، ويمكن أن ينتقلا إلى سعر الماء أو ساعات توافره. وقد يرتبط ارتفاع السعر بمصروف حقيقي، أو ضعف المنافسة، أو رسوم مفروضة على النقل. ولا يمكن الجزم بمصدره من دون تفكيك الكلفة محلياً. لذلك تحتاج الرقابة إلى معرفة كمية الماء وسعر الطاقة وأجور النقل، ومن يملك المنشأة ومن يقرر أولوية استخدامها، بدلاً من افتراض أن كل زيادة تعكس الندرة الطبيعية وحدها.

الحركة الرعوية وحقوق الأرض

تحتاج القطعان إلى التنقل وفق تغير الماء والكلأ، وتفقد الأسرة جزءاً من قدرتها على التكيف عندما تُحاصر في مساحة محدودة. ويناقش تقرير لبرنامج سبارك، منشور عام 2024 عن الحيازة الجماعية في شمال كردفان، هشاشة حقوق الرعاة، وانسداد المسارات أو اختفاءها، وضعف الوصول إلى المياه وتدهور مناطق الاستراحة. وهذه صعوبات أقدم من الموجة الراهنة للحرب، وقد جعلت بعض المجتمعات تدخل الأزمة وهي تحمل قيوداً على الحركة والانتفاع.

وفي تحديث سبتمبر 2026، رصدت شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة تراجع المراعي وإمكان الوصول إلى الماء، واتجاه بعض الرعاة إلى الهجرة جنوباً مبكراً، بما يرفع مخاطر الاحتكاك مع الزراعة. وهذه المخاطر لا تجعل النزاع حتمياً؛ إذ تتدخل مواعيد الحركة والمسارات المتاحة وآليات التفاوض والقدرة على حماية المحاصيل. كما لا يجوز اختزال الخلافات في هوية الرعاة والمزارعين، لأن تضييق البدائل وتفكك ترتيبات الاستخدام قد يغيران سلوك مجموعات عاشت سابقاً على تبادل المنافع.

ويقتضي ذلك وصل تخطيط المياه بتخطيط الأرض. فقد يجذب مورد جديد قطعاناً إلى منطقة لا تحتمل ضغطاً دائماً، أو يغير طريقاً موسمياً ويزيد الاحتكاك حوله. ويمكن أن يكون حفر البئر مفيداً، لكن أثره يعتمد على موقعه وحجم الاستخدام وقواعد الانتفاع. لذلك ينبغي أن يشارك في القرار مستخدمو المسارات وأصحاب الحقول والتجمعات المجاورة، مع بيان ترتيبات الصيانة وتوزيع الكلفة وكيفية تسوية الاعتراضات قبل بدء التشغيل.

حين يدفع المنتج ثمن الحرب

يتحول اضطراب الطريق إلى ضغط اقتصادي حتى عندما يستمر عبور البضائع. فزيادة زمن الرحلة واحتمال التأخير ومخاطر الفقد تحد من خيارات البائع، وقد تنعكس على السعر المعروض عليه. وتناقش إحاطة لبرنامج سبارك، صدرت أولاً في أبريل 2025 وأدرجت على الموقع الحكومي البريطاني في فبراير 2026، أثر القيود التي فرضتها قوات الدعم السريع على التجارة من مناطق سيطرتها وإليها، خصوصاً في دارفور. وتوضح هذه الحالة كيف تتدخل سلطة السلاح في اتجاهات التبادل وفرص الوصول إلى الأسواق.

كما تناول تقرير مشترك لمتعقب الشفافية والسياسات السوداني ومركز فاكتس الصحفي، في نوفمبر 2024، استغلال أطراف الحرب لقطاع الماشية. ووصف شبكات مصالح اقتصادية مرتبطة بالجيش والدعم السريع، وابتزازاً على طرق التجارة، وأضراراً لحقت بالأسواق ومواقع تجمع الحيوانات جراء غارات جوية للجيش. وهذه نتائج ينسبها التقرير إلى مصادره وتحقيقاته، ولا تثبت مسؤولية جهة عن كل واقعة لاحقة. لكنها توفر أساساً لفحص المنفعة الاقتصادية للفاعلين المسلحين إلى جانب أثر القتال المباشر.

ومن هنا لا يصح اعتبار حركة الشاحنات دليلاً كافياً على تعافي السوق. فقد تستمر التجارة لأن فاعلين قادرين على التفاوض أو دفع الكلفة يحققون منها منفعة، فيما يُستبعد المنتج الأصغر أو يضطر إلى شروط أشد إجحافاً. والسؤال البحثي هو من يملك خيار العبور، ومن يستطيع الانتظار، وكيف توزع مخاطر الرحلة وعائدها. وتساعد الإجابة على التمييز بين بقاء النشاط التجاري وقدرته على حماية سبل العيش.

وتشمل مسؤولية الإدارة العامة الكشف عن الرسوم والإيرادات المرتبطة بالقطاع والخدمات التي تعاد إليه. فالجمع بين تحصيل الموارد وتراجع الصيانة والرعاية البيطرية يستدعي مساءلة مالية، بصرف النظر عن هوية السلطة المحلية أو العسكرية. كما أن حماية منشأة لا تُقاس بإحكام السيطرة عليها وحده؛ بل باستمرار خدمتها للسكان والمنتجين دون تمييز أو ابتزاز. وينبغي أن يستند اتهام أي جهة إلى واقعة موثقة، وأن تبقى مساءلة جميع المتدخلين في سلسلة التجارة ممكنة.

بيع الأصول يغيّر فرص التعافي

تستعيد نتائج أم روابة أهميتها عند قراءة هذا الاختلال. فالأسرة التي تبيع جزءاً من قطيعها لتشتري الماء لا تتصرف بالضرورة على نحو غير رشيد؛ فقد يكون ذلك الخيار الوحيد لتجنب نفوق الجميع. لكن تراكم القرارات الاضطرارية يترك آثاراً لا تظهر في حساب الإنفاق اليومي. فخسارة حيوانات التكاثر تختلف عن بيع فائض معتاد، وتقلص عدد الحيوانات المنتجة للحليب قد يمس الغذاء والدخل معاً، ويطيل المدة اللازمة لإعادة تكوين القطيع.

ويجب التعامل مع هذا المسار بوصفه تفسيراً اقتصادياً يحتاج إلى اختبار محلي، لا حصيلة كمية جديدة للدراسة القديمة. ويمكن قياسه بمتابعة تركيب القطيع والأسعار ونفقات الإعاشة عبر المواسم، مع التمييز بين الأسر التي نزحت بأصولها والتي فقدتها أو باعتها. كما يلزم حساب القدرة على الوصول إلى الخدمات والأسواق، لأن حجم القطيع وحده لا يبين كلفة الاحتفاظ به أو العائد الممكن منه في ظل اختلاف شروط الحركة.

وتتفاوت قدرة الأسر على الاحتمال بحسب السيولة والعلاقات التجارية ومكان المورد. فقد يستطيع مالك أكبر دفع كلفة النقل وتوزيع المخاطر بين مواقع عدة، بينما يبيع آخر سريعاً لتمويل حاجاته الأساسية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى انتقال ملكية الأصول إلى من يملكون النقد وإمكان الوصول. وهذا احتمال يستحق التتبع، دون الجزم بأنه وقع بالنمط نفسه في كل مناطق السودان. ففهم توزيع الخسائر أهم من افتراض أن الصدمة المناخية أو العسكرية تؤثر في الجميع بالمقدار نفسه.

الصحة والغذاء والخدمات البيطرية

حذر التنبيه الخاص بالسودان، الذي نشرته منظمة الصحة العالمية في 12 أكتوبر 2026 استناداً إلى التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، من تصاعد خطر المجاعة في أجزاء من دارفور وكردفان مع تضافر النزاع والنزوح والجفاف وضعف التمويل. وأشار إلى ندرة المياه النظيفة وضعف الوصول إلى الرعاية الصحية. ويجب الحفاظ على التمييز بين التحذير من الخطر وإثبات تحقق المجاعة في موقع محدد، فلكل منهما متطلبات تقييم مستقلة.

وتوضح هذه العلاقة محدودية الاستجابة المجزأة. فحماية غذاء الأسرة تحتاج إلى الماء الآمن والعلاج وإمكان الحصول على الطعام، وإلى الحفاظ على مصادر الدخل حيثما أمكن. ويمكن أن تخفف المساعدة الغذائية الحاجة إلى بيع الحيوانات، بينما تساعد الخدمة البيطرية في إبقاء أصل منتج. لكن ترتيب التدخل يتغير وفق شدة الخطر: فقد تحتاج أسرة فقدت أصولها إلى دعم مباشر عاجل، بينما تستفيد أخرى من إجراء محدود يمنع خسارتها التالية.

وأعلنت الفاو في 25 سبتمبر 2026 إطلاق حملة تستهدف حماية 9.8 مليون حيوان ودعم سبل عيش 1.2 مليون أسرة مالكة للماشية، ضمن موسم 2026–2027. وهذه أهداف للحملة وليست حصيلة منجزة. كما ربطت المنظمة الحاجة إلى التدخل بتعطل الخدمات البيطرية وتضرر مرافق التشخيص وإنتاج اللقاحات. وتبين هذه المعطيات أن حماية الحيوان تتطلب سلسلة تشغيل تشمل اللقاح والتبريد والنقل والعاملين والوصول إلى القطعان، ولا تنحصر في تأمين الجرعات.

وقدمت الفاو في يونيو 2026 وصفاً لعملية تلقيح اعتمدت ترتيبات عبور وتنسيقاً لوجستياً للوصول إلى مناطق متأثرة بالنزاع. ويستفاد من هذه التجربة أن استعادة الخدمة ممكنة في بعض الظروف، لكنها تحتاج إلى تفاوض وتخطيط وإدارة للمخاطر. ولا يجوز نقل نتيجة عملية واحدة إلى كل المناطق أو اعتبارها دليلاً على كفاية التغطية الوطنية. الأهم أن يرتبط إعلان الإنجاز بمعرفة من وصلته الخدمة ومن بقي خارجها وما يلزم لاستمرارها.

الاستجابة التي تحفظ القدرة على الإنتاج

أشار تحليل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأسواق والغذاء في السودان، منشور في أغسطس 2026، إلى تفكك الأسواق واضطراب الإنتاج، وحدد الثروة الحيوانية ضمن سبع سلاسل ذات أولوية لاستعادة سبل العيش. ويتيح ذلك وصل الإغاثة بالتعافي، بشرط ألا تصبح أولوية التصدير أو استعادة الإيرادات بديلاً عن فحص منفعة المنتجين. فقد تنجح حلقة تجارية في استعادة نشاطها أسرع من قدرة الأسر على تعويض ما فقدته من أصول.

تبدأ الاستجابة المقترحة بتحديد سبب تعطل كل مورد: نقص الماء، أو توقف الطاقة، أو غياب الصيانة، أو صعوبة الوصول. ثم تقارن كلفة الإصلاح والنقل المؤقت والبدائل المتاحة. ويمكن للطاقة الشمسية أن تخفف الاعتماد على الوقود في بعض المواقع، لكن اعتمادها يحتاج إلى تقييم القدرة على الصيانة وحماية المعدات وحجم السحب من الخزان. فلا ينبغي أن يحل مشروع تقني محل السؤال عن استدامة المورد وعدالة استخدامه.

وفي المراعي، تحتاج حماية الحركة إلى ترتيبات محلية للمسارات وأوقات المرور والاستراحة، تشارك فيها المجتمعات المتأثرة. وتفيد إعادة تأهيل نقطة ماء إذا ارتبطت بخطة انتفاع تمنع إقصاء مستخدمين أو استنزاف الموقع. كما يمكن لخدمات بيطرية متنقلة أن تلائم تجمعات يصعب عليها الوصول إلى المراكز، بشرط انتظام العمل وتمويل التشغيل. وتبقى هذه خيارات مشروطة بالأمن والحاجة والتقييم، وليست وصفة موحدة تصلح لكل منطقة.

أما في السوق، فيستحق الرصد أن يشمل سعر الحيوان مقابل الحبوب والماء والعلف، ووقت الانتقال، والرسوم المعلنة وغير المعلنة، وعدد المشترين المتاحين. وتساعد هذه المعلومات على تحديد ما إذا كانت المشكلة نقص السيولة أو انسداد التجارة أو اختلال القوة التفاوضية. وقد يفيد الدعم النقدي حين تتوافر السلع وإمكان الشراء، بينما يكون أثره محدوداً إذا لم يصل المعروض أو استحوذ احتكار محلي على الزيادة في القدرة الشرائية.

ويجب أن تقاس النتائج بأكثر من عدد الآبار المؤهلة والحيوانات الملقحة. من المؤشرات المفيدة انتظام الخدمة، وكلفتها على المستخدم، وتراجع البيع الاضطراري، وتحسن حالة القطيع، وإمكان وصول الفئات الأضعف. كما ينبغي التحقق من أن تحسن موسم الأمطار لا يُنسب خطأً إلى مشروع إداري. وتفيد المقارنة بين المواقع والمواسم، مع نشر حدود البيانات وإتاحة الشكاوى، في منع تحول تقارير الإنجاز إلى بديل عن تقييم المنفعة الفعلية.

ما الذي ينبغي أن تكشفه المتابعة الميدانية

تحتاج متابعة أزمة المياه إلى تجاوز مقابلة من بقي قادراً على الوصول إلى السوق أو مورد الشرب. فالأسر التي غادرت المنطقة، أو خرجت من تربية الماشية، قد تختفي من العينة الجديدة، فيبدو القطاع أكثر قدرة على الصمود مما هو عليه فعلاً. وتفيد العودة إلى القرى التي شملتها دراسة أم روابة، متى أمكن الوصول الآمن إليها، في بناء مقارنة زمنية. لكن هذه المقارنة تستلزم معرفة ما تغير في السكان والحدود والخدمات، وعدم افتراض أن تكرار الاستبيان ينتج تلقائياً بيانات قابلة للمقارنة.

ويمكن البدء بسجل محدود يربط سعر الماء بالموسم ومصدره والمسافة إليه، ويتابع أعداد الحيوانات المباعة وأسباب البيع وأسعار الحبوب. ولا يتطلب كل سؤال مسحاً وطنياً واسعاً؛ فقد تكشف متابعة منتظمة لعدد من المواقع اختلافات تخفيها المتوسطات العامة. وتزداد قيمة السجل إذا جمع بين إفادات المنتجين ومراقبة السوق وسجلات تشغيل المنشآت، مع الفصل بين غياب البيانات وبين تسجيل قيمة صفرية. فتوقف وصول الباحث إلى المورد لا يثبت جفافه، وغياب البيع في سوق مغلقة لا يدل على انتهاء الحاجة إلى البيع.

كما ينبغي معرفة من يتحمل العمل الذي تخلقه الأزمة داخل الأسرة. فزيادة وقت جلب الماء أو رعاية الحيوان قد تزاحم التعليم والعمل المأجور والعناية بالمرضى، حتى عندما لا تظهر النفقة في حساب نقدي. وتستدعي هذه المسألة مقابلة النساء والشباب بصورة مباشرة، عوض الاكتفاء بإفادة مالك القطيع أو رب الأسرة. ولا تتيح الدراسة القديمة وحدها تقدير هذه الأعباء في الوقت الراهن، لكنها تفتح سؤالاً ضرورياً عن كيفية توزيع كلفة التكيف، وعن الفئات التي تغيب مصالحها عند تحديد أولويات الخدمة.

وتحتاج دراسة الملكية إلى الدقة نفسها. فالشخص الذي يرعى الحيوان قد يعمل لقاء أجر، أو يدير قطيعاً لحساب مالك آخر، أو يشارك في ملكيته. وتختلف آثار الخسارة باختلاف هذه العلاقة؛ فقد يتراجع أجر العامل قبل أن يبيع المالك أصوله، أو تتحمل الأسرة نفقة الرعاية بينما يذهب معظم عائد البيع إلى شريك ممول. ويساعد توثيق هذه الترتيبات على توجيه الدعم إلى المتضرر الفعلي، ويمنع مساواة امتلاك عدد من الحيوانات بالسيطرة الكاملة على قيمتها ودخلها.

أما مساءلة المشروعات فتبدأ قبل تشغيلها، بتحديد الجهة المسؤولة عن الإصلاح، ومصدر تمويله، وقاعدة تحديد التعرفة. وينبغي نشر معلومات يفهمها المستخدم عن ساعات الخدمة وكلفتها وآلية الاعتراض، مع متابعة قدرة الأسر الأفقر على الانتفاع. فالمورد الذي يعمل فنياً قد يبقى خارج متناول بعض السكان اقتصادياً. وتفيد هذه التفاصيل في تحويل الحق في الماء من إعلان عام إلى التزام يمكن اختباره، وفي تقليل اعتماد الخدمة على تدخل مؤقت ينتهي بانتهاء التمويل الخارجي.

مسارات الأشهر المقبلة

يعتمد اتجاه الاقتصاد الرعوي على تفاعل الأمن والمطر والأسعار واستمرار الخدمات. فإذا تحسنت ظروف الحركة مع تمويل الصيانة والرعاية البيطرية، يمكن أن يحتفظ عدد أكبر من الأسر بأصوله ويستفيد من التحسن الموسمي. لكن استعادة التجارة وحدها قد تنتج تعافياً متفاوتاً، يستفيد منه أصحاب التمويل وشبكات العبور أكثر من المنتجين الذين اضطروا إلى البيع. وفي الحالتين تتطلب قراءة النتائج فحص توزيع المنفعة، وليس حركة السوق الإجمالية فقط.

أما استمرار النزاع مع تعثر الخدمات فيزيد احتمال تكرار بيع الأصول وتراجع القدرة على الاستجابة للموسم التالي، حتى في المواقع التي تحصل على مطر أفضل نسبياً. وهذا مسار تحليلي مشروط، لا توقع حتمي لكل كردفان. ويمكن تتبع اقترابه عبر مؤشرات مبكرة تشمل ارتفاع كلفة الماء، وتراجع أسعار البيع لدى المنتج، وانسداد المسارات، وتوقف الخدمة البيطرية. وتتيح المتابعة التدخل قبل أن تصبح خسارة القطيع كاملة وتكون إعادة بنائه أشد كلفة.

وتحتاج هذه المتابعة إلى فصل مستوى القرية عن مستوى الإقليم والبلاد. فمعلومة تخص دارفور لا تُنقل تلقائياً إلى أم روابة، ونجاح خدمة في مدينة لا يثبت وصولها إلى المراعي المحيطة. كما يجب أن تحمل كل نسبة تاريخاً ونطاقاً وتعريفاً واضحاً، وأن يُذكر إن كانت مستمدة من مقابلات أو رصد أو تقدير. وتمنع هذه القواعد تضخيم اليقين في بيئة تجعل النزوح وصعوبة الوصول جمع المعلومات أكثر تعقيداً.

تكشف دراسة أم روابة أن هشاشة سبل العيش سبقت الحرب الراهنة، فيما توضح المصادر الأحدث كيف تتضاعف حين تتعطل الخدمات وتُقيّد الحركة وتتفتت الأسواق. ولا تعفي الإشارة إلى الجفاف أطراف القتال والسلطات القائمة من مسؤولية أفعالها وآثارها، كما لا تلغي الحاجة إلى رصد المناخ والموارد. وتبدأ حماية الاقتصاد الرعوي بإبقاء المنتج قادراً على الوصول إلى الماء والأرض والسوق، وبمنع تحويل حاجته اليومية إلى وسيلة لاستنزاف أصوله. بذلك يصبح التعافي متعلقاً بحقوق الاستخدام والخدمة والمساءلة، إلى جانب التمويل والإمداد.

المراجع

-1 محمد فتح الله محمد أحمد، «نقص الموارد المائية وأثره على القطاع الرعوي التقليدي بمحلية أم روابة، ولاية شمال كردفان، السودان»، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 30، 2020، ص 121–151. النسخة المصورة المرفقة، ولا سيما ص 126–127 و141–147.

mkgc.journals.ekb.eg

-2 اليونيسف، إحاطة «المسيّرات والجفاف في السودان»، 10 نوفمبر 2026.

www.unicef.org.uk

-3 منظمة الأغذية والزراعة، «السودان في لمحة»، بيانات تعريفية عن الزراعة والثروة الحيوانية. اطلع عليها في 11 نوفمبر 2026.

www.fao.org

4 - منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، الموجز القطري للسودان، التاريخ المرجعي 24 سبتمبر 2026.

cb.apps.fao.org

5 - الأمم المتحدة في السودان، بيان المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية دينيس براون بشأن العجز الشديد في الأمطار، مؤرخ في 15 أكتوبر ومنشور في 16 أكتوبر 2026.

sudan.un.org

6 - Sulieman, H. S., Adam, Y. O., and Naile, S., Collective tenure of pastoral land in Sudan: evidence from North Kordofan. SPARC, 2024. الملخص وبيانات التقرير في بوابة البحوث من أجل التنمية.

www.gov.uk

7 - شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، As drought compounds conflict, the risk of Famine expands to parts of South Darfur، تحديث الرسائل الرئيسية، سبتمبر 2026.

fews.net

8 - SPARC، Darfur's long-distance trade: impact of war and Rapid Support Forces' trade embargo. النشر الأول 30 أبريل 2025؛ أدرج في البوابة الحكومية البريطانية في 27 فبراير 2026.

www.gov.uk

9 - متعقب الشفافية والسياسات السوداني ومركز فاكتس الصحفي، How Sudan's Warring Parties Exploit the Livestock Sector، نوفمبر 2024.

sudantransparency.org

10- منظمة الصحة العالمية، IPC Sudan Food Insecurity and Malnutrition Alert، 12 أكتوبر 2026.

www.who.int

11- منظمة الأغذية والزراعة، إطلاق حملة وطنية لتلقيح الماشية لحماية الأمن الغذائي وسبل العيش في السودان، 25 سبتمبر 2026، النسخة الفرنسية من بيان المنظمة.

www.fao.org

12- منظمة الأغذية والزراعة، عملية لوجستية إنسانية للوصول إلى مربي الماشية عبر حملة تلقيح عابرة للحدود، 8 يونيو 2026.

fao.sitefinity.cloud

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Restoring Trade and Livelihoods: Sudan's Agri-food and Market Resilience Analysis (SAMRA)، 4 أغسطس 2026. ملخص التقرير المنشور في صفحة الإصدار.

www.undp.org

14 - SPARC، Impacts of disruptions to livestock marketing in Sudan. دراسة عن اضطرابات تجارة الماشية، اعتمدت مراجعة للمصادر و16 مقابلة هاتفية أجريت خلال يوليو–سبتمبر 2020. استخدمت هنا لتوثيق الصلة التاريخية بأسواق البحر الأحمر، دون نقل أعداد صادراتها إلى الحاضر.

www.sparc-knowledge.org

مؤسسة

alyoum8.net

اليوم الثامن

للإعلام والدراسات

مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات هي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة، تأسست وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (129) لعام 2004م.

تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتعمل في مجالات الإعلام، التنمية، الشؤون الاجتماعية، والإنسانية، دون استهداف الربح التجاري.

- تحمل المؤسسة ترخيص رقم (0693) صادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية في عدن.

تاريخ التأسيس: 13 أكتوبر 2016م.

تسعى المؤسسة منذ نشأتها إلى تقديم تغطية شاملة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على إعداد بحوث ودراسات معمقة حول قضايا الصراع في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي المطلين على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن.